الأطر الدولية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

المدرسة الصيفية 2024 – حراس النزاهة في تونس

الأطر الدولية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

أولا: اتفاقيات ومعاهدات

ثانيا: قوانين وطنية عابرة للحدود

ثالثا: "قوانين ناعمة" إعلانات ومبادئ وتوصيات

رابعا: منظمات ومبادرات

اتفاقيات ومعاهدات

1. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
2. اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة
3. الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد
4. الاتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته

محتوى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

1	أحكام عامة (مادة 1 إلى مادة 4)
2	التدابير الوقائية (مادة 5 إلى مادة 14)
3	التجريم و إنفاذ القانون (مادة 15 إلى مادة 42)
4	التعاون الدولي (مادة 43 إلى مادة 50)
5	استرداد الموجودات (مادة 51 إلى مادة 59)
6	المساعدة وتبادل المعلومات (مادة 60 إلى مادة 62)
7	آليات التنفيذ (مادة 63 إلى مادة 64)
8	أحكام ختامية (مادة 65 إلى 71)

الفصل الثاني: التدابير الوقائية

المادة 5: سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية

المادة 6: هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية

المادة 8: مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين

المادة 9: المشتريات العمومية وادارة الأموال العمومية

المادة 10: ابلاغ الناس

المادة 12: القطاع الخاص

المادة 13: مشاركة المجتمع

المادة 14: تدابير منع غسل الاموال

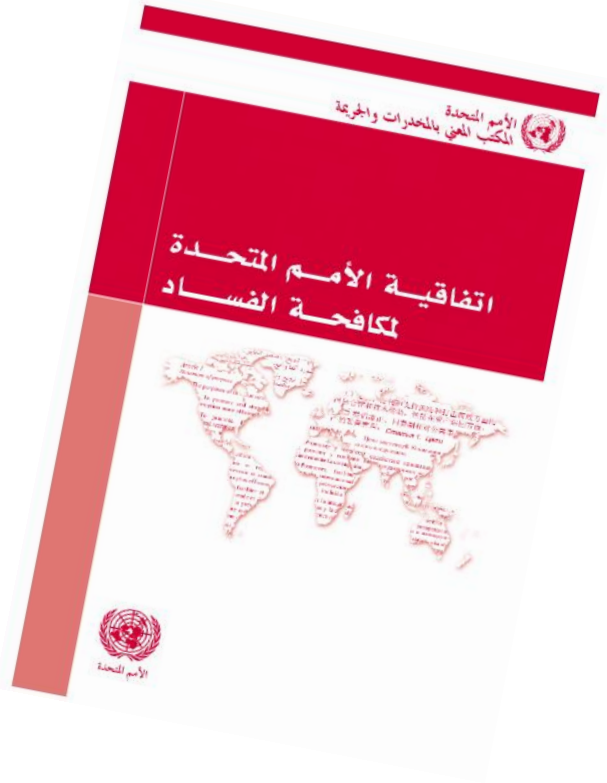

الفصل الثالث: التجريم وانفاذ القانون

المواد 15 الى 25: الجرائم والتجريم

المادة 28: العلم والنية والغرض كأركان للفعل الجرمي

المادة 30: الملاحقة والمقاضاة والجزاءات

المادة 31: التجميد والحجز والمصادرة

المادة 32: حماية الشهود والخبراء والضحايا

المادة 33: حماية المبلغين

المادة 37: التعاون مع سلطات انفاذ القانون

المادة 38: التعاون بين السلطات الوطنية

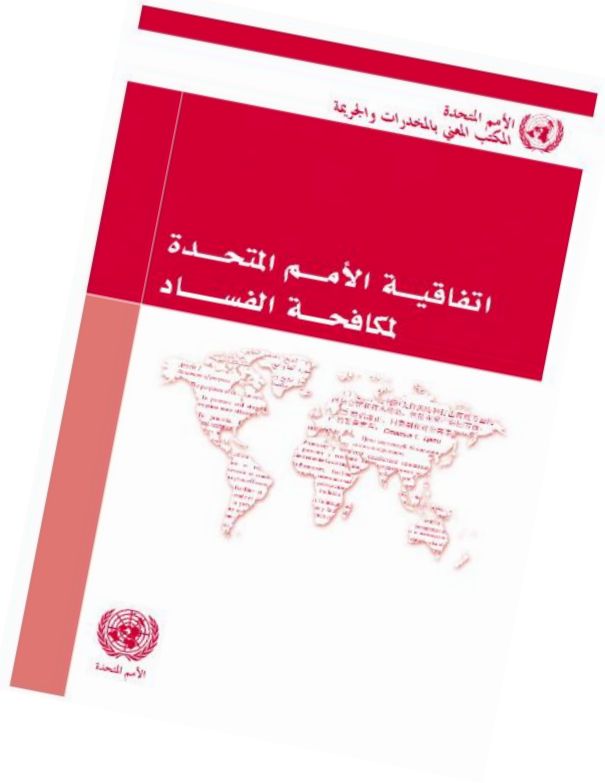

الفصل الرابع: التعاون الدولي

المادة 44: تسليم المجرمين

المادة 46: المساعدة القانونية المتبادلة

المادة 48: التعاون في مجال انفاذ القانون

المادة 50: اساليب التحري الخاصة

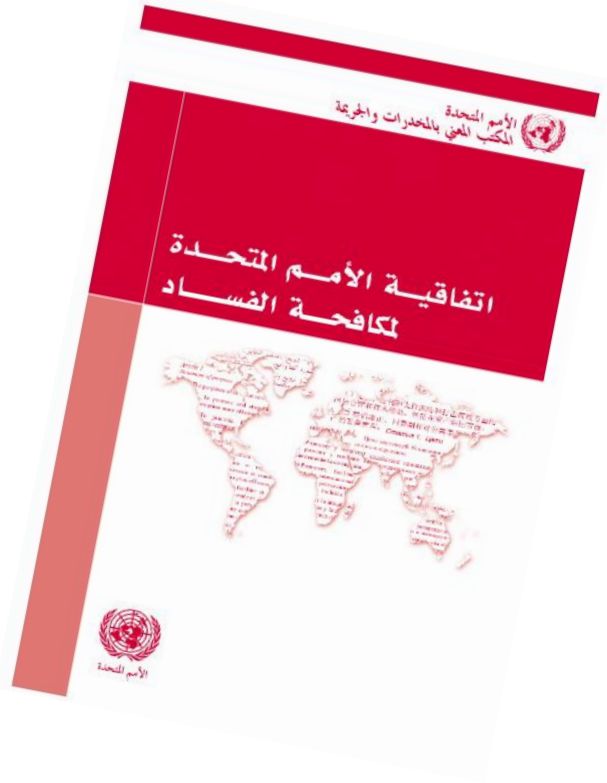

الفصل الخامس: استرداد الموجودات

المادة 52: منع وكشف احالة العائدات المتأتية من الجريمة

المادة 53: تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات

المادة 54: آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة

المادة 55: التعاون الدولي لأغراض المصادرة

المادة 58: وحدة المعلومات الاستخبارية المالية

المادة 59: الاتفاقيات والترتيبات الثنائية والتعددة الاطراف

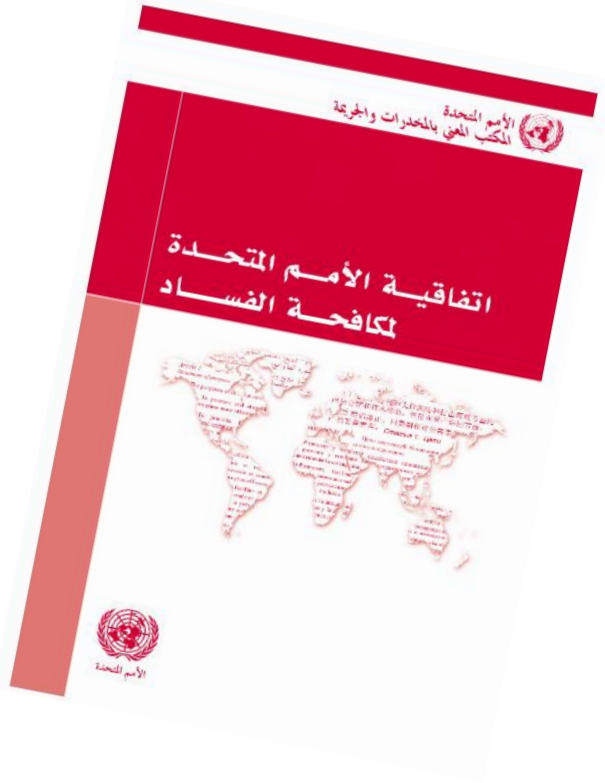

اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة

المعروفة رسميًا باسم اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية

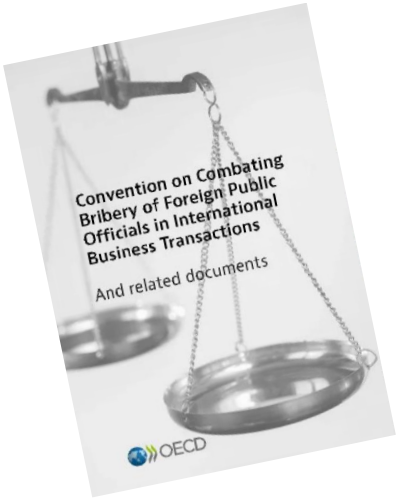

نقاط رئيسية:

- **التجريم:** تتعهد الدول الموقعة بتجريم رشوة الموظفين العموميين الأجانب بموجب قوانينها الوطنية.
- **التحقيق والعقوبة:** كما توافق على التحقيق وملاحقة ومعاقبة مثل هذه الجرائم.
- **خلق تكافؤ الفرص:** تهدف الاتفاقية إلى خلق منافسة عادلة في بيئة الأعمال العالمية.

اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة

المراقبة:

- تراقب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنفيذ، لكن ليس لديها سلطة إنفاذ.

- تقع على عاتق الدول المشاركة مسؤولية مواءمة قوانينها مع الاتفاقية وضمان تنفيذها.

الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

- حُررت هذه الاتفاقية بمدينة القاهرة في مصر عام 2010 في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ووافق عليها مجلسا وزراء الداخلية والعدل العربي في اجتماعهما المشترك، ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 29/6/2013 بعد تصديقها من قبل سبع دول عربية.

- تجرّم هذه الاتفاقية أفعال الفساد، كالرشوة في القطاع العام والخاص وإساءة استغلال النفوذ والإثراء غير المشروع وغسل الأموال وإعاقة سير العدالة، وتضع تدابيراً للوقاية من الفساد بما في ذلك اعتماد أنظمة لتعزيز الشفافية والمراجعة الدورية للتشريعات والتدابير الإدارية ذات الصلة بمنع ومكافحة الفساد، ومنع تضارب المصالح.

- تركّز الاتفاقية على التعاون في إنفاذ القوانين بين الدول الأطراف المنضمة إلى الاتفاقية.

اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته

- اعتمدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الاتفاقية في مابوتو(الموزمبيق) في 2003/7/11 ودخلت حيز التنفيذ في 2006/8/5 بعد مصادقة 15 دولة عليها.

- للاتفاقية **5 أهداف**:

1. تعزيز **وتقوية الآليات الضرورية لمنع الفساد والجرائم ذات الصلة به**، وكشفها والمعاقبة عليها واستئصالها في القطاعين العام والخاص.
2. تعزيز وتسهيل **وتنظيم التعاون بين الدول** الأطراف لضمان فعالية التدابير والإجراءات الرامية إلى منع الفساد والجرائم المتصلة به في أفريقيا وكشفها والمعاقبة عليها واستئصالها.
3. تنسيق **ومواءمة السياسات والتشريعات بين الدول الأطراف** لأغراض منع الفساد وكشفه والمعاقبة عليه واستئصاله في القارة.

اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته

4. **تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية** بإزالة العقبات التي تحول دون التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلا عن الحقوق المدنية والسياسية.

5. تهيئة الظروف اللازمة **لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة**

- جرمت الاتفاقية أفعال فساد متنوعة على غرار الرشوة والاتجار بالنفوذ والاثراء غير المشروع وغسيل الأموال، وحثت الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير وقائية على غرار تعزيز أنظمة المحاسبة والمراجعة وحماية المبلغين عن الفساد وضمان الوصول الى المعلومات. وتضمنت مواد تتعلق دور المجتمع المدني والإعلام أخرى بالتعاون الدولي.

قوانين وطنية عابرة للحدود

1. قانون الممارسات الفاسدة الخارجية
2. قانون مكافحة الرشوة

The Foreign Corrupt Practices Act قانون الممارسات الفاسدة الخارجية

هو قانون فدرالي أمريكي تم اقراره عام 1977 .

الأهداف والنطاق:

- يهدف إلى مكافحة الفساد عن طريق منع المواطنين الأمريكيين والكيانات وبعض الجهات الأجنبية المصدرة للأوراق المالية من رشوة المسؤولين الحكوميين الأجانب لتحقيق مصالحهم التجارية.

- ينطبق القانون على السلوك المحظور في أي مكان بالعالم، وليس فقط داخل الولايات المتحدة.

أحكام قانون الممارسات الفاسدة الخارجية FCPA

- **أحكام مكافحة الرشوة:** تجعل هذه الأحكام من غير القانوني استخدام البريد أو أي وسيلة من وسائل التجارة بين الولايات بطريقة فاسدة لعرض، أو دفع، أو التعهد بدفع أو تفويض دفع المال أو أي شيء ذي قيمة لمسؤول أجنبي.
- **الغرض** هو التأثير على المسؤول الأجنبي في منصبه الرسمي، أو تحريضه على انتهاك واجبه القانوني، أو الحصول على ميزة غير مشروعة متعلقة بالأعمال التجارية.
- منذ عام 1998، ينطبق قانون الممارسات الفاسدة الخارجية أيضًا على الشركات والأفراد الأجانب الذين يتسببون في حدوث أفعال فساد داخل الأراضي الأمريكية.
- **أحكام المحاسبة:** يلزم قانون الممارسات الفاسدة الخارجية الشركات الخاضعة له (بما في ذلك المدرجة في الولايات المتحدة) بالحفاظ على سجلات ومحاسبات دقيقة تعكس معاملاتها.
- كما أنه يفرض إنشاء والحفاظ على ضوابط محاسبية داخلية كافية

يُعرَّف "المسؤول الأجنبي" على نطاق واسع، بما في ذلك موظفي الحكومة وموظفي إدارة الجامعات الحكومية وحتى المستشارين لدى الهيئات الحكومية.

The Foreign Corrupt Practices Act قانون الممارسات الفاسدة الخارجية

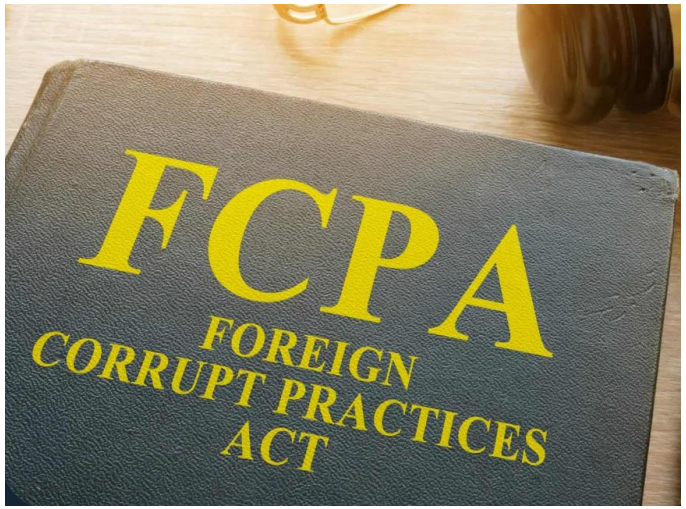

يمتد قانون الممارسات الفاسدة الخارجية ليشمل:

- الشركات الأمريكية المدرجة للاكتتاب العام
- مدرائها وموظفيها ومساهميها ووكلائها

الإنفاذ:

- تشرف وزارة العدل الأمريكية (DOJ) ولجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) على تطبيق هذا القانون.
- يمكن أن تؤدي المخالفات إلى عقوبات جنائية ومدنية.

اصدرت وزارة العدل الأميركية "دليل موارد قانون الممارسات الفاسدة الخارجية" الذي يغطي جوانب مختلفة من القانون، بما في ذلك التعريفات والاختصاص والمدفوعات المقبولة / غير المقبولة .

The Bribery Act , UK قانون مكافحة الرشوة لعام 2010

هو القانون الرئيسي لمكافحة الفساد في المملكة المتحدة .يهدف إلى منع الرشوة من قبل الأفراد والشركات على حد سواء.

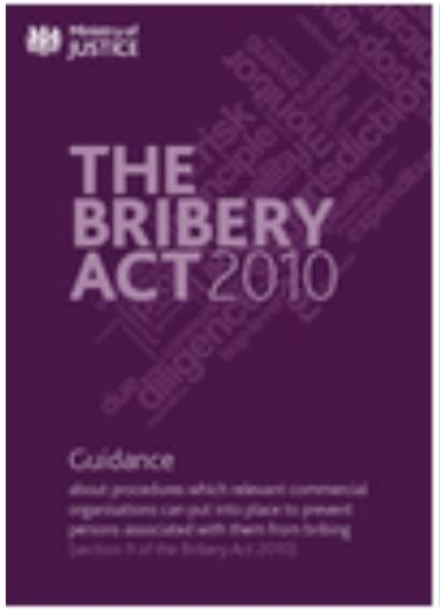

الجرائم الرئيسية:

- عرض أو وعد أو تقديم أو تفويض رشوة :ينطبق هذا على القطاعين العام والخاص، محليًا وخارجيًا.
- قبول أو طلب رشوة :يشمل ذلك تلقي أو طلب ميزة للتأثير على وظيفة بشكل غير صحيح.
- رشوة موظف عام أجنبي :عرض أو تقديم شيء ذي قيمة للحصول على ميزة تجارية.
- الفشل في منع الرشوة :تتحمل الشركات المسؤولية إذا قام "شخص مرتبط" (موظف، وكيل، شركة تابعة) برشوة شخص نيابة عنها دون وجود إجراءات كافية لمكافحة الرشوة.

The Bribery Act , UK قانون مكافحة الرشوة لعام 2010

من يخضع للقانون؟

- رعايا ومقيمو المملكة المتحدة
- الشركات التي لها "صلة وثيقة" بالمملكة المتحدة (بغض النظر عن الموقع)

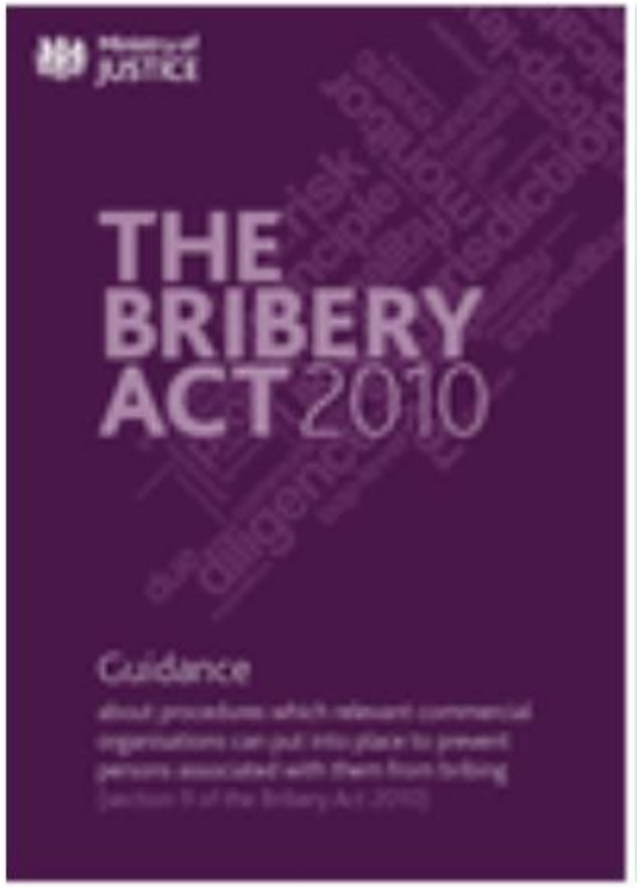

العقوبات:

- الأفراد :ما يصل إلى 10 سنوات سجن وغرامات غير محدودة.
- الشركات :غرامات غير محدودة، وإلغاء أهلية المديرين، وتضرر السمعة.

الفوائد:

- يخلق تكافؤ الفرص للشركات
- يحمي الشركات من العقوبات المالية وتضرر السمعة.
- يعزز الممارسات التجارية الأخلاقية في المملكة المتحدة وخارجها.

The Bribery Act , UK قانون مكافحة الرشوة لعام 2010

نقاط رئيسية:

- المسؤولية الصارمة :تتحمل الشركات مسؤولية رشوة أي شخص مرتبط بها حتى لو لم تكن على علم بذلك.
- الإجراءات المناسبة :لتجنب المساءلة، تحتاج الشركات إلى امتلاك برنامج واضح لمكافحة الرشوة، بما في ذلك:
  - إجراءات متناسبة :مصممة حسب ملف مخاطر الشركة.
  - التزام على المستوى العليا :يجب على الإدارة أن تدعم ثقافة مكافحة الرشوة.
  - تدريب الموظفين :إرشادات واضحة حول تحديد الرشوة ومنعها.
  - تقييم المخاطر :تقييم مخاطر الرشوة بانتظام في أسواق مختلفة.
  - الضوابط المالية :مراقبة المعاملات والإنفاق المشبوهة.
  - إجراءات الإبلاغ :توفير طريقة آمنة للموظفين للإبلاغ عن المخاوف.

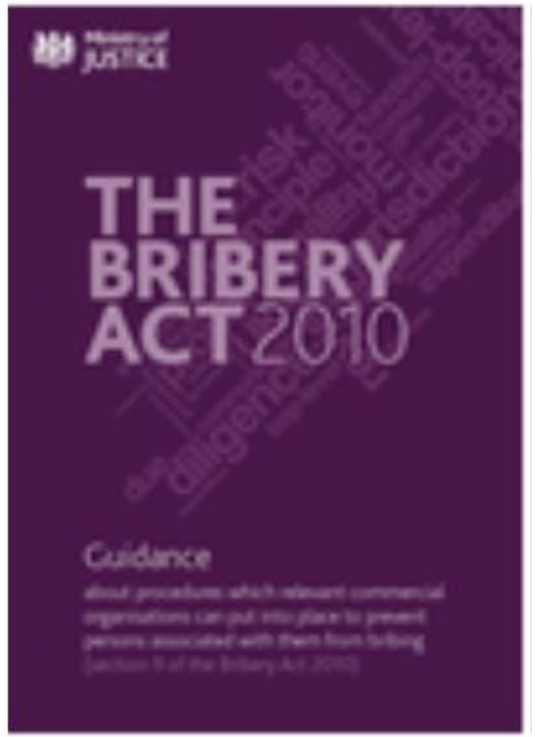

قوانين ناعمة (إعلانات ومبادئ وتوصيات)

1. مبادئ بنغالور لسلوك القضاة
2. مبادئ جاكرتا بشأن هيئات مكافحة الفساد

مبادئ بنغالور لسلوك القضاة

مبادئ بنغالور لسلوك القضاة

هي مجموعة من المعايير الدولية التي تحدد الإرشادات الأخلاقية للقضاة .تم تطوير هذه المبادئ لضمان حسن سير عمل السلطة القضائية وتعزيز سيادة القانون، وقد تم إعلانها في العام 2002، وهي:

- الاستقلال
- الحياد
- النزاهة
- الملائمة
- المساواة
- الكفاءة والاجتهاد

مبادئ جاكرتا بشأن هيئات مكافحة الفساد

- هي مجموعة من الإرشادات التي تم تطويرها لتعزيز وتقوية استقلال وفعالية هيئات مكافحة الفساد (ACAs) على مستوى العالم .

- صيغت هذه المبادئ خلال اجتماع لرؤساء هيئات مكافحة الفساد الحاليين والسابقين والعاملين في مجال مكافحة الفساد والخبراء في جاكرتا عام 2012.

أهم النقاط الرئيسية في مبادئ جاكرتا بشأن هيئات مكافحة الفساد

- الاختصاص والوظائف
- التعاون والتنسيق
- الاستقلال
- الموارد البشرية والتعيين
- الحصانة والمساءلة
- التمويل والموارد
- الشفافية والتقارير
- التوعية العامة والتثقيف

منظمات ومبادرات

1. الشفافية الدولية ومؤشر مدركات الفساد
2. الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
3. مبادرة ستار لاستعادة الأموال المنهوبة
4. شراكة الحكومة المفتوحة
5. أهداف التنمية المستدامة

مؤشر مدركات الفساد

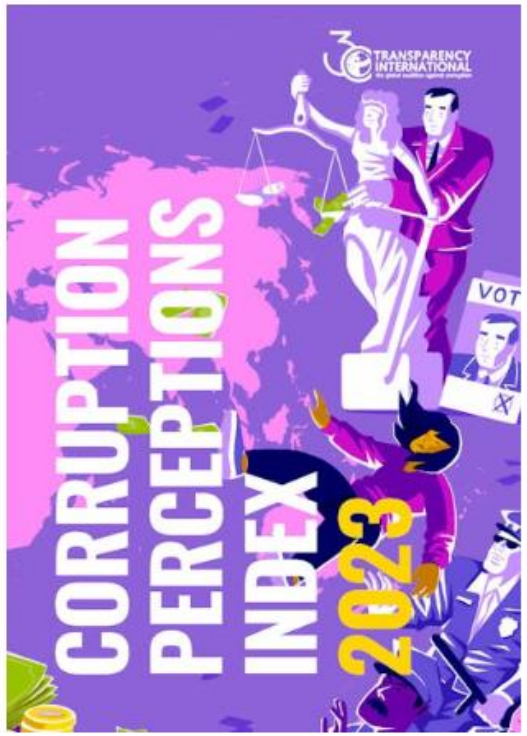

- تقوم منظمة الشفافية الدولية بنشر **مؤشر مدركات الفساد** سنويًا، وهو تصنيف عالمي معترف به على نطاق واسع يقيم المستويات المتصورة للفساد في البلدان والمناطق حول العالم.

- يصنف مؤشر مدركات الفساد **180 دولة ومنطقة** بناءً على المستويات المتصورة للفساد في **القطاع العام**.
- يسجل البلدان على مقياس من **0 (فاسدة للغاية)** إلى **100 (نظيفة جدًا)**.
- يأخذ المؤشر في الاعتبار عوامل مثل الرشوة وتحويل الأموال العامة وملاحقة المسؤولين الفاسدين واستخدام المناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية.

أبرز ما جاء في مؤشر مدركات الفساد لعام 2023

- يكشف مؤشر مدركات الفساد لعام 2023 عن استشراء الفساد على مستوى العالم. حيث أن أكثر من ثلثي البلدان تحصل على أقل من 50 نقطة من أصل 100، مما يشير إلى وجود مشاكل خطيرة في الفساد.

- لا يزال **المعدل العالمي** عالقًا عند **43** فقط، ولم تحقق معظم البلدان أي تقدم أو تراجعت خلال العقد الماضي.

- وصلت **23 دولة** إلى **أدنى درجاتها** حتى الآن هذا العام.

- تساهم أنظمة العدالة الضعيفة في زيادة **الإفلات من العقاب على الفساد**، مما يسمح للفساد بالازدهار.

- حتى الدول ذات التصنيف الأعلى ليست بمنأى عن ذلك، فغالبًا ما تشارك شركات من هذه الدول في قضايا فساد عبر الحدود.

- يجب على القادة الاستثمار في **استقلال المؤسسات** التي تطبق القانون وتكافح الفساد وضمانه.

أهمية مؤشر مدركات الفساد

- يلقي مؤشر مدركات الفساد الضوء على تأثير الفساد على المجتمعات والاقتصادات والحوكمة.
- يعمل كدعوة للعمل للمنظمات الحكومية والمؤسسات والمواطنين لمعالجة الفساد وتعزيز المساءلة.
- تدعو منظمة الشفافية الدولية إلى **العدالة والنزاهة وسيادة القانون** لإنهاء الإفلات من العقاب على الفساد على مستوى العالم.
- يوفر مؤشر مدركات الفساد رؤى حول الاتجاهات العالمية، مع تسليط الضوء على البلدان التي تعاني من مشاكل فساد خطيرة.
- يكشف عما إذا كانت البلدان تتحسن أو تتقاعس أو تتراجع في جهودها لمكافحة الفساد.

الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

تُعدُّ "الشبكة" أول آلية إقليمية عربية تتيح تلاقي الجهات الحكومية وغير الحكومية بشكل دوري وممنهج للتشاور والتعاون في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

تأسست الشبكة في العام 2008 وتضمن حاليًا 50 وزارةً وهيئةً إدارية ورقابية وقضائيةً من 18 بلدًا عربيًّا، كما تضمّ الشبكة "مجموعة غير حكومية" مؤلّفة من 28 منظمة مستقلة وفاعلة من المجتمع المدني ومجتمع الأعمال والمجتمع الأكاديمي.

الشبكة العربية لتعزيز
النزاهة ومكافحة الفساد

الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

- تلتئم الشبكة العربية بشكل دوريّ لمراجعة تقدم أعمالها وتحديد أولوياتها في إطار برامج عمل دورية، كما تُصدر قرارات وخلاصات ووثائق أخرى لدعم الجهود الإقليمية في مختلف المواضيع ذات الصلة بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية.

- تعمل الشبكة العربيّة بدعم من المشروع الإقليمي لـ"مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية" التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي الذي يستضيف وحدة الدعم الإقليمية الخاصة بها، كما تتعاون مع منظمات أخرى، ومن بينها جامعة الدول العربيّة ومكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

Stolen Asset Recovery Initiative

مبادرة ستار لاستعادة الأموال المنهوبة

هي جهد مشترك بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمكافحة الفساد على نطاق عالمي. تتركز المبادرة بشكل أساسي على استعادة الأصول المسروقة والمخفية فيما يعرف بالملاذات الآمنة **لأجل:**

- **دعم الدول:** تقدم مبادرة ستار المساعدة العملية والفنية للدول التي تسعى لاستعادة الأموال المسروقة. يشمل ذلك برامج التدريب على التحقيقات المالية والأطر القانونية لاسترداد الأصول وإنشاء مؤسسات قوية لمنع الفساد في المستقبل.

- **العمل على المعرفة والسياسات:** تقوم مبادرة ستار بإعداد التقارير وتعزيز التغييرات في السياسات لتعزيز التعاون الدولي بشأن استرداد الأصول. وكذلك العمل على خلق بيئة عالمية تثني الناس عن القيام بإخفاء الأصول المسروقة وتسهيل إعادتها

- **التواصل والشراكات:** تتعاون مبادرة ستار مع منظمات مختلفة لتعزيز تأثيرها. وكذلك العمل على رفع الوعي حول استرداد الأصول وبناء شراكات قوية لتحقيق أهدافهم.

Stolen Asset Recovery Initiative
The World Bank • UNODC

تهدف مبادرة ستار إلى:

- ردع الفساد عن طريق جعل إخفاء الأموال المسروقة أكثر صعوبة.
- استعادة الأموال المسروقة والتي يمكن بعد ذلك استخدامها في مشاريع التنمية في الدول المتضررة.
- تعزيز التعاون الدولي في جهود مكافحة الفساد.

شراكة الحكومة المفتوحة

- هي مبادرة متعددة الأطراف تمّ الإعلان عنها في 20 سبتمبر 2011 خلال الجلسة الافتتاحية السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، من قبل ثماني دول هي البرازيل، أندونيسيا، المكسيك، نرويج، الفلبين، جنوب إفريقيا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. ويبلغ عدد الدول المنضوية في إطارها إلى حد اليوم 75 دولة.

- تهدف إلى دفع الدول المنضوية في إطارها إلى تكريس مبادئ الحكومة المفتوحة صلب الادارات العمومية وانتهاج أسلوب حكم قائم على الشفافية وتشريك المواطن في تصور السّياسات العمومية ومكافحة الفساد وذلك بالتركيز على استعمال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات.

- يتطلّب الانضمام إلى هذه الشراكة توفرّ حد أدنى من الشروط في الدول الرّاغبة في تقديم ترشحها لهذه المبادرة. وتتعلق هذه الشروط ب4 محاور: الشفافيّة الماليّة والجبائيّة وحق الوصول إلى المعلومات والتصريح بالمكاسب والتشاركية وحماية الحريات المدنية.

Open Government Partnership

اهداف التنمية المستدامة

اجتمع رؤساء دول وحكومات وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة وممثلون للمجتمع المدني، في نيويورك، في أيلول/سبتمبر 2015، في إطار الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف اعتماد الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع من اجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع الى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

الهدف 16.3 تعزيز سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي وضمان المساواة في الوصول الى العدالة للجميع

الهدف 16.4 بحلول عام 2030 الحد بشكل كبير من التدفقات المالية والأسلحة غير المشروعة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة

الهدف 16.5 الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما

الهدف 16.5 تطوير مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على جميع المستويات

شكرا لاصغائكم